الأمم المتحدة

S/2005/790

مجلس الأمن

Distr.: General
15 December 2005
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشاة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار

يشرفني أن أحيل طيه تقريرا عن مهمتي التي اضطلعت بها في كوت ديفوار في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

وسأكون ممتنا لو تفضلتم بعرض هذه الرسالة وضميمتها على أعضاء مجلس الأمن وإصدارهما بوصفهما وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) أدامانتيوس **فاسيلاكيس**
رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا
بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار

271205 271205 05-64885 (A)

ضميمة

تقرير رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) بشأن كوت ديفوار عن مهمته في كوت ديفوار

المحتويات

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١-١٠	٣
ثانيا -	الاجتماعات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغيرها من هيئات الأمم المتحدة	١١-٢٢	٤
ثالثا -	الاجتماع مع موقعي الاتفاقات	٢٣-٤٣	٧
	ألف - الرسالة المنقولة	٢٣-٢٨	٧
	باء - اجتماعات مع موقعي الاتفاقات	٢٩-٤٣	٨
رابعا -	اجتماعات مع مسؤولين حكوميين آخرين	٤٤-٥١	١٢
خامسا -	الاجتماعات بالمنظمات الحكومية	٥٢-٥٨	١٣
سادسا -	الاجتماع بمنظمات المجتمع المدني لحقوق الإنسان	٥٩-٦١	١٤
سابعا -	التقييم، والخلاصة، والتوصيات	٦٢-٧٣	١٥

أولا – مقدمة

١ – في ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وافقت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) المتعلق بكوت ديفوار على أن يزور رئيسها ذلك البلد، بالاستناد إلى إطار سياسي يقرره مجلس الأمن.

٢ – وفي ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وعقب مشاورات غير رسمية، أصدر رئيس مجلس الأمن بيانا صحفيا، أعرب فيه أعضاء المجلس عن تأييدهم لزيارتي المقبلة إلى المنطقة. وأحاط المجلس علما بأن الغرض من الزيارة هو تقييم ما أحرزته جميع الأطراف من تقدم نحو تنفيذ التزاماتها، مع أخذ الولاية المسندة إلى اللجنة في إطار الفقرتين ٩ و ١١ من القرار ١٥٧٢ (٢٠٠٤) في الحسبان، بحيث يكون بوسع المجلس اتخاذ الخطوات الملائمة ضد من يشكلون تهديدا للسلام وعملية المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، أو المسؤولين عن انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في ذلك البلد.

٣ – وقمت بزيارة كوت ديفوار في الفترة من ١٨ إلى ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ برفقة الوزيرة المستشارة بالبعثة الدائمة لليونان لدى الأمم المتحدة السيدة ماريا تيلاليان وأمينة اللجنة السيدة لورين ريكارد – مارتن. وخلال فترة المهمة، زرنا أبيدجان (لمدة يومين) وبواكي وداوكرو (ليوم واحد).

٤ – وبنا ء على طلب مني، أعدّ الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، السيد بيير شوري، برنامجا شاملا وحسن التنظيم. وأود أن أعرب له ولموظفيه عن عميق تقديري لكل ما قدموه لنا من مساعدة ولتوليهم الترتيبات العملية لرحلتي.

٥ – وقد التقيت بجميع الموقعين على اتفاقات لياناس–ماركوسي وأكرا الثالث وبريتوريا. وأود التنويه إلى أنني تلقيت استقبالا وديا للغاية من جميع من تحدثت معهم، وأنهم خصصوا الوقت اللازم لإجراء مناقشة بناءة وجادة.

٦ – وقد اجتمعت خاصة بالسيد لوران غباغبو، رئيس الجمهورية والسيد سيدو ديارا، رئيس الوزراء وبممثلي مختلف الأحزاب السياسية كما يلي:

- الجبهة الشعبية الإيفوارية: باسكال أفي نغيسين
- حركة قوى المستقبل: إينوسان كوبينا أناكي
- حركة العدالة والسلام: غاسبار ديلي

- الحركة الوطنية لكوت ديفوار: غيوم سورو
- الحركة الوطنية الإيفوارية في الغرب الكبير: فيليكس دوه
- الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار – التجمع الديمقراطي الأفريقي: هنري كونان بيديي
- حزب العمال الإيفواري فرانسيس وودي
- تجمع الجمهوريين: هنرييت دياباتي
- الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار: مابري تواكوز

٧ - ولم ألتق شخصيا بالسيد ألاسان درامان واتارا (تجمع الجمهوريين) لأنه مقيم في فرنسا. لكن ممثلته، السيدة هنرييت ديابات، وهي أيضا الرئيسة المؤقتة لتجمع الجمهوريين، زودتني برقم هاتفه، ومن ثم أمكننا التحدث هاتفيا وعلى نحو مطول بعد عودتي إلى نيويورك مباشرة. كما تعذر انعقاد الاجتماع الذي كان مقررا مع السيد تيودور ميل إغ من الاتحاد من أجل الديمقراطية والمواطنة، لأسباب خارجة عن إرادتي.

٨ - وقد اجتمعت في أبيدجان أيضا بمسؤولين حكوميين آخرين، وأذكر خاصة رئيس الجمعية الوطنية السيد مامادو كوليبالي، وخمسة من نواب الرئيس؛ ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي السيد لوران دونا فولوغو؛ ووزير الخارجية السيد مامادو بامبا؛ ووزير الدفاع السيد رينيه أماني؛ وقائد الأركان الجنرال فيليب مانغو.

٩ - واجتمعت أيضا باللجنة الانتخابية المستقلة المنشأة حديثا وبممثلين عن أربع منظمات صحفية حكومية، وبممثلين عن أربع منظمات لحقوق الإنسان.

١٠ - وأخيرا، رأيت أن من المفيد أن ألتقي بسفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن وأعضاء لجنة رصد اتفاق لينا س - ماركوسي، وسفراء جميع البلدان الأخرى الممثلة في أبيدجان.

ثانيا - الاجتماعات مع عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وغيرها من هيئات الأمم المتحدة

١١ - قدم لي الممثل الخاص للأمين العام السيد بيير شوري وكبار موظفيه عرضا واسع النطاق ومفصلا عن أنشطة العملية والتعاون بينها وبين الحكومة الإيفوارية، والتطورات على صعيد الوضع الراهن في كوت ديفوار.

١٢ - وكمثال على الحالة السائدة، لوحظ إقامة احتفال افتتاحي بوضع حجر الأساس لنصب تذكاري تكريما للرئيس الراحل فيليكس أوفويه بوانيي في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وقد حضر الحفل كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وعدد من أعضاء الحكومة. وإثر مغادرة رئيس الجمهورية للحفل، قابلت مجموعة من ''الشباب الوطنيين'' وزراء المعارضة بطريقة مهددة دفعت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى وضع الوزراء تحت حمايتها.

١٣ - وقد تلقينا تقريرا استكماليا خطيا يحتوي على عدة مقترحات من العملية لتحسين الوضع الإعلامي، من ضمنها: (أ) تعزيز أفرقة التوعية التابعة للعملية وقدرتها الخاصة بالتحليل السياسي؛ (ب) ضمان تقيد الصحفيين من وسائط الإعلام الحكومية والخاصة بمعايير أخلاقية في تغطية الأخبار على نحو دقيق ومتوازن؛ (ج) توسيع إذاعة العملية على موجة التضمين الترددي بغية توسيع نطاق تغطيتها المباشرة للتطورات في جميع أنحاء البلد.

١٤ - ووفقا لما ورد في أحد الإحاطات الخطية الصادرة عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي ما زالت مستمرة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة والمناطق الخاضعة لسيطرة القوى الجديدة على السواء، وكذلك في منطقة الثقة. ويستمر خطف الإيفواريين واعتقالهم أو قتلهم نتيجة للعنف الإجرامي والسياسي. وتعزى هذه الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان إلى عناصر من قوات الدفاع والأمن التي تسيطر عليها الحكومة، وإلى عناصر عسكرية من القوى الجديدة والمليشيات المسلحة وغير المسلحة التابعة للجانبين في النزاع الإيفواري. وتشمل قضايا حقوق الإنسان المشار إليها التحريض على العنف السياسي وعمليات القتل والحرمان من الحق في التعليم. وأشير أيضا إلى أن الحكومة لم تقم بالتحقيقات التي قد تلقي الضوء على الأحداث التي أدت إلى أعمال القتل في أنحاء مختلفة من البلد.

١٥ - وأكدت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن السلطات الإيفوارية قد رفضت في بعض الحالات التعاون مع قواتها وقيدت حركتها. وقد لوحظ تراجع في عمليات العرقلة هذه خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، ويعزى ذلك إلى التحسب لزيارتي. وتقوم عملية الأمم المتحدة بنوعين من التحقيقات: التحقيقات العرضية والتحقيقات بإشعار مسبق (أو بالاستناد إلى معلومات تقدمها قوة ليكورن ومركز التحليل المشترك التابع للبعثة. وقد أبدت الحكومة الإيفوارية تعاونا جيدا بصفة عامة، وتعتقد عملية الأمم المتحدة أنها تقوم بأفضل رصد ممكن في إطار الموارد المتاحة لها.

اجتماع بالسيد أنطونيو مونتيرو، الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار

١٦ - رأى السيد مونتيرو أن من غير الممكن إجراء الانتخابات ما لم تضم اللجنة الانتخابية المستقلة جميع الأقطاب. وأود أن أعرب عن امتناني له لتنظيمه اللقاء بحضور جميع أعضاء اللجنة الانتخابية المستقلة وللدعم الذي قدمه.

الاجتماع مع القوى المحايدة

١٧ - اجتمعت أيضا بالقوى المحايدة، وبخاصة الجنرال فول (قائد قوة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار) والجنرال إيراستورزا (قوة ليكورن) والجنرال بوشار (مفوض شرطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار). وأثير موضوع أن المجتمع الدولي لا بد وأن يساوره القلق إزاء الكميات الضخمة من الأسلحة ذات قدرة التدمير العالية التي في حوزة كوت ديفوار بالفعل، والتي يوجد جزء كبير منها في أبيدجان وما حولها ويشكل خطرا كبيرا. كما أشير إلى أن أفراد قوة ليكورن يواجهون عوائق أمام تحركاتهم وأنهم يقابلون بأعمال عنف في بعض الأحيان.

١٨ - وفيما يتعلق بنزع السلاح، أشير إلى أن القوى الجديدة ترى أن من حق أعضائها اكتساب الجنسية الإيفوارية، وأنهم لن يلقوا أسلحتهم ما لم يحصلوا على بطاقات هوية.

اجتماع مع أعضاء لجنة لينـاس - ماركوسي للرصد: الممثل الخاص للأمين العام (الرئيس)، فرنسا، اللجنة الأوروبية، الاتحاد الأوروبي، الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الولايات المتحدة الأمريكية، المنظمة الدولية للفرانكوفونية، الاتحاد الأفريقي، البنك الدولي، مستشارون خاصون من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وقوة ليكورن

١٩ - وقد شدد بعض أعضاء لجنة الرصد على الحاجة إلى تطبيق الجزاءات على وجه السرعة بهدف تسريع العملية الانتخابية، لاسيما ضد من لا ينفذ الاتفاقات. وأشارت اللجنة إلى وجود مشكلة مصداقية فيما يتعلق بالتهديد بفرض الجزاءات، وإن كان وجود رئيس لجنة الجزاءات في كوت ديفوار سيكون له أثر مساعد في ذلك الصدد. وأشير أيضا إلى أن الجزاءات لن تؤثر على سلوك الأطراف إلا إذا أدركوا أنها مسألة فعلية.

٢٠ - وقد سؤلت عما إذا كانت الحكومة الإيفوارية قد اتصلت بلجنة الجزاءات بشأن التماس الاستثناء من الحظر على الأسلحة. وأجبت بأنني قد فوتحت في ذلك وأنني أعلمت ممثلي كوت ديفوار بأن على المورد المحتمل للمعدات مسؤولية التقدم بطلب الاستثناء هذا إلى اللجنة، عبر البعثة الدائمة المعنية لدى الأمم المتحدة.

٢١ - وأضاف المجتمعون أن المجموعات المحلية والمغتربة الموجودة في أبيدجان، على السواء، تخشى تفجر الأوضاع في البلد بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر. وأشير أيضا إلى أن هذه الأزمة قد تسفر عن حركة لجوء ضخمة إلى بلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا التي يعاني بعضها من الجفاف والمجاعة.

اجتماع بممثلي أعضاء مجلس الأمن

٢٢ - شدد غالبية ممثلي أعضاء المجلس على وجوب تنفيذ الجزاءات، لا سيما ضد مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. كما شدد المندوبون أيضا على ضرورة تنفيذ الجزاءات المتعلقة بخريطة الطريق. وأشار أحد السفراء إلى أن الهدف الأساسي للمعركة التي تخوضها القوى الجديدة هو الهوية لا السلطة السياسية. وأشار إلى أن رفض منح بطاقات الهوية اللازمة للتصويت ما هو إلا وسيلة للسيطرة السياسية، وشدد على الحاجة إلى تدابير لبناء الثقة.

ثالثا - الاجتماع مع موقعي الاتفاقات

ألف - الرسالة المنقولة

٢٣ - قمت خلال لقاءاتي بموقعي الاتفاقات وغيرهم من مسؤولي الدولة، وفي جميع بياناتي العامة بنقل رسالة أوجزها فيما يلي.

٢٤ - يتابع مجلس الأمن التطورات في كوت ديفوار عن كثب، وينتظر من الأطراف أن تتقيد باتفاقاتها وأن تنفذها. وأضفت أن لجنة الجزاءات لم تضع حتى اليوم أي قائمة بالأفراد والكيانات الذين سيطبق عليهم حظر السفر وتجميد الأصول، لأنها أرادت إتاحة الفرصة أمام عملية السلام، لكنني أشرت إلى استعدادها لاتخاذ إجراء عندما يحين الوقت. وشددت على أن هذا النهج قد لقي تشجيع الاتحاد الأفريقي ووسيطه السيد تابو مبيكي، رئيس جنوب أفريقيا، الذي طلب إلى اللجنة التمهل في تنفيذ الجزاءات الموجهة.

٢٥ - بيد أن عدم تنفيذ الاتفاقات، وتدهور حالة حقوق الإنسان في البلد، والبيانات المثيرة للشغب التي تنشرها وسائط الإعلام والتي أشار إليها العديد من التقارير، قد دفع اللجنة، بتشجيع من الاتحاد الأفريقي والوسيط، إلى أن تقرر إعادة النظر في مسألة تنفيذ الجزاءات الموجهة ضد من يشكلون تهديدا لعملية السلام والمصالحة الوطنية وعائقا أمامها.

٢٦ - وقلت للأطراف إنني أزور كوت ديفوار لتقييم الوضع، وأن المجلس كان يعلق الآمال على أن يجد الأطراف طريقهم للخروج من الأزمة، وأن ليس هناك من راغب في فرض الجزاءات لمجرد فرضها، بل كوسيلة لدفع البلد على طريق السلام. وطلبت إلى جميع الأطراف

وضع جزاءات الماضي جانبا وبذل جهود إضافية لقطع الشوط الإضافي اللازم لإخراج كوت ديفوار من الجمود الحالي إلى النور الذي كان يعمّه في الماضي.

٢٧ - كما وجهت انتباه الأطراف إلى تاريخ انتهاء ولاية الرئيس غباغبو في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، وحثثتهم على ممارسة ضبط النفس والالتزام بتعهداتهم في إطار الاتفاقات ذات الصلة. وحثثت بخاصة جميع الأطراف الإيفوارية لتنفيذ القرار الجديد الذي أوشك مجلس الأمن على اتخاذه (القرار ١٦٣٣ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر) تنفيذا كاملا.

٢٨ - ورداً على أسئلة محاوري حظيت بفرصة شرح تفاصيل الجزاءات محددة الهدف (تجميد للأصول وحظر للسفر) بما في ذلك إجراءات لإدراج أسماء الأفراد التي تحددهم اللجنة في القوائم أو رفع أسمائهم من القوائم، وفقاً للمبادئ التوجيهية القائمة للجنة. وشددت على أنه عدم استثناء أحد من نظام الجزاءات.

باء - اجتماعات مع موقعي الاتفاقات

الاجتماع بالسيد لوران غباغبو، رئيس الجمهورية

٢٩ - ذكر الرئيس لوران غباغبو أنه قد فعل كل ما لزم من أجل إنهاء الأزمة في البلد. فقام تحديداً باتخاذ كل التدابير التشريعية وغيرها من التدابير التي تتطلبها الاتفاقات. وبالإضافة إلى ذلك، قام في بعض الحالات بتعديل القوانين من أجل تلبية طلبات المعارضة (أي القوانين المتعلقة باللجنة الانتخابية المستقلة والمواطنة والتجنس ومنح العفو العام ومشاركة المعارضة في الحكومة). وقال إنه على الرغم من ذلك، توجد مطالبات جديدة باستمرار.

٣٠ - ويرى الرئيس أن العنصر الرئيسي المفقود هو نزع الأسلحة، حيث أن العديد ممن لا يحق لهم امتلاك أسلحة يرفضون نزع سلاحهم. وكلما حدد رئيس الوزراء الحالي تاريخاً لنزع السلاح، ترفض المعارضة الامتثال. ويعتقد الرئيس أن نزع السلاح هو السبب الوحيد لعدم إجراء الانتخابات، وهو السبب الرئيسي لوجود البلد في الحالة الراهنة. وشدد على أن القوى الجديدة ينبغي أن تنزع سلاحها فوراً حتى يمكن إجراء الانتخابات.

٣١ - ورداً على الأسئلة، ذكر الرئيس أنه مستعد لتنفيذ قرار الاتحاد الأفريقي وقرار مجلس الأمن، مضيفاً أنه توجد حرية كاملة للتنقل داخل المنطقة التابعة للحكومة. وأخيراً، أشار إلى أن ''الشباب الوطنيين'' وغيرهم من الشباب المسلح تصعب السيطرة عليهم.

الاجتماع بالسيد سيدو ديارا رئيس وزراء حكومة المصالحة الوطنية

٣٢ - قام رئيس الوزراء ديارا بسرد الأحداث التي وقعت منذ تعيينه رئيساً للوزراء، والمشاكل التي واجهها قبل توليه مهامه. وذكر أنه على الرغم من أدائه لمهامه بنوايا حسنة، لم يتمكن من تحقيق نتائج لأنه يفتقر إلى السلطة المالية اللازمة. وقال إنه يعتبر تعيين رئيس جديد للوزراء مهمة صعبة، وأشار إلى تأييده للجزاءات لأن البلد لن يمضي قُدُماً إلا في حال بذل الضغط.

اجتماع بالسيد باسكال أفي نغيسان، رئيس "الجبهة الشعبية الإيفوارية"

٣٣ - أشار السيد أفي نغيسان إلى أنه وافق على ترك منصب رئيس الوزراء ليفسح المجال أمام تنفيذ الاتفاقات، التي كان يتعين وفقاً لها إجراء نزع السلاح فور تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. وذكر أنه على الرغم من ذلك عُلقت عملية نزع السلاح، وبدا المجتمع الدولي عازفاً عن فرض المسألة. وأعرب، مشدداً على الحاجة إلى احترام سيادة القانون، عن اعتقاده بأن المتمردين على ثقة كبيرة بأن لا أحد يرغب في نزع سلاحهم بالقوة أو يستطيع ذلك، فلم يروا ضرورة للدخول في حوار ديمقراطي.

اجتماع بالسيد انوسان كوبينا أناكي، رئيس "حركة قوى المستقبل"

٣٤ - أكد السيد أناكي أن العديد من مؤيدي رئيس الجمهورية، بمن فيهم الميليشيات والأشخاص، في أبيدجان والمناطق الريفية، يحملون السلاح ويجب نزع سلاحهم حتى يتسنى إجراء الانتخابات. كما أعرب عن قلقه بشأن وجهة الأسلحة، حيث أن الكثير منها ليس موجها إلى الجيش. وأشار إلى الأحداث التي وقعت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر بعد الاحتفال بإحياء ذكرى الرئيس الراحل أوفويه بوانيي تكريماً له، عندما كاد ''الشباب الوطنيون'' أن يهاجموه، كمثال على ثقافة العنف ضد المعارضة. ولذلك، يرى من الضروري أن يجري تحديد الأشخاص المعرضين للجزاءات محددة الهدف حتى يُدركوا أنهم لن ينعموا بالإفلات من العقاب وبأنهم في ''قلب الإعصار''.

اجتماع مع ممثلي الحركة من أجل العدالة والسلام، السيد غاسبار ديلي والحركة الوطنية لكوت ديفوار، السيد غييوم سورو والحركة الوطنية الإيفوارية للغرب الكبير، السيد فيليكس دوه

٣٥ - قدم الأمين العام للقوى الجديدة السيد غييوم سورو المعلومات الأساسية بشأن الأزمة الراهنة. وأشار إلى أنه على الرغم من أن كوت ديفوار كانت تاريخياً بوتقة متعددة الثقافات والأعراق، فإن بعض السكان يجدون أنفسهم الآن وقد اعتبروا أجانب وهم على

أرضهم، دون استحقاق للمواطنة الإيفوارية. وأعرب عن اعتقاده بأن الأزمة هي بالدرجة الأولى أزمة هوية. وأثار مسألة الاتفاق الذي وقع عليه القادة العسكريون ملتزمين بموجبه بتوزيع بطاقات هوية أثناء مرحلة ما قبل إعادة التجميع، وأشار بأسف إلى أن الرئيس غباغبو لم يعترف به.

٣٦ - كما أعرب عن الأسف لعدم استشارة حزبه في المحادثات الأخيرة التي جرت في أبوجا (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) أو أديس أبابا (الاتحاد الأفريقي) بشأن كوت ديفوار أو ضمه إليها. كما أضاف أنه بما أن المجتمع الدولي منح منصب الرئيس للجانب الآخر، فإنه من الإنصاف أن يحصل حزبه على منصب رئيس الوزراء.

٣٧ - ويرى سورو أن نزع السلاح يتعين أن يبدأ ليس بتسليم الأسلحة، بل بمرحلة ''ما قبل إعادة التجميع''، ثم الانتقال إلى نزع السلاح والتسريح. وأشار إلى أن سياسة الهوية ''الإيفوارية''، كما تُؤَوَل، ستدمر الأمة. وأضاف أنه وقع على الاتفاقات على أساس أن المواطنة ستكون مكفولة لأعضائه، إلا أن المساواة فيما بين الإيفواريين لم تحقق بعد.

اجتماع بالسيد أُنري كونان بيديبه، رئيس ''الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار''

٣٨ - ذكر السيد بيديبه، أن تنفيذ الاتفاقات يعوقه وجود الميليشيات وفرق الإعدام وانتهاكات حقوق الإنسان، التي أدت إلى عرقلة العملية الانتخابية. وفي معرض ذكره أن أحزاب المعارضة لم تتمكن من العمل بسبب منعها من تنظيم مظاهرات، أضاف أنه يعتقد بحتمية تمييز الأحزاب السياسية عن الجماعات المسلحة. ويرى أن هناك حاجة إلى رئيس جديد للوزراء أثناء الفترة الانتقالية، وينبغي بقاؤه حتى انتهاء الانتخابات، لأن الرئيس لن يتمتع بالسلطات الضرورية بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥. وأضاف أنه بينما توجد ضرورة لقيام الحكومة بتنظيم انتخابات، فإن هناك مشاكل ترتبط بوضع القوائم الانتخابية بسبب افتقار الناس لبطاقات الهوية، وهو سبب الأزمة في واقع الأمر. وذكر أنه من أجل عدم بقاء أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات دون عقاب، يود حزبه أن تضطلع الأمم المتحدة بمسؤولياتها وتفرض جزاءات، وإلا ستفقد المصداقية.

اجتماع بالسيد فرانسيس ووديبه، رئيس ''حزب العمل الإيفواري''

٣٩ - قال السيد ووديبه أن عدم مراعاة الاتفاقات تسبب في أزمة للثقة، وأن هناك مشكلة سوء النوايا، ويمكن أن تحدث هجمات مسلحة بعد ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، إن لم تنشب حرباً شاملة. وفي معرض إشارته إلى مشكلة اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة، أعرب عن رأيه بأنه يتعين على الجميع العمل من أجل استقلال وحياد اللجنة لكي يجري تنظيم الانتخابات. وهو يُفضل أن يأخذ الإيفواريون بزمام الموقف ويقومون بتنفيذ تدابير دون

ضغوط خارجية ودون جزاءات، إلا أنه يعتقد بأن الجزاءات يمكن أن تكون أداة ردع لأولئك الذين يستمرون في عرقلة عملية السلام.

اجتماع بالسيدة أُنرييت دياباتيه، رئيسة تجمع الجمهوريين

٤٠ - وصفت السيدة دياباتيه الحالة في البلد بأنها في غاية الصعوبة، ولاسيما من وجهة النظر الأمنية، كما يظهر من واقع أن رئيس تجمع الجمهوريين أُجبر على الحياة في الخارج. وأكدت على أن الوزراء من المعارضة لا يتمكنون من أداء مهامهم، وضربت مثالاً بعدم استطاعتها، وهي وزيرة العدل، تعيين القضاة دون موافقة رئيس الجمهورية.

٤١ - كما ذكرت أن ممثلي الأحزاب السياسية الأربعة (حركة قوى المستقبل، والحزب الديمقراطي لكوت ديفوار - التجمع الديمقراطي الأفريقي، وتجمع الجمهوريين، والاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار) والحركات الثلاث للقوى الجديدة (حركة من أجل العدالة والسلام، والحركة الوطنية لكوت ديفوار، والحركة الوطنية الإيفوارية للغرب الكبير) متفقون جميعهم، وأصرت على وجوب تطبيق الجزاءات في أسرع وقت ممكن لأنه مادام لا يحدث أي شيء، فسيستمر الناس في الاعتقاد بأنه لن يحدث شيء على الإطلاق. وقالت إنه رغم ذلك، فإنه من الضروري إعطاء ضمانات بأن الجزاءات ستطبق وفقا لمصلحة الشعب الإيفواري. وأعربت عن القلق بأنه في حال عدم وفاء اللجنة الانتخابية المستقلة الجديدة بالتوقعات فيما يتعلق بطابعها المستقل، فإنها ستواجه صعوبة بالغة في القيام بمهامها.

٤٢ - وفي محادثة هاتفية مع السيد الحسن واتارا، ذكر أنه متفق تماما مع الآراء التي طرحتها الرئيسة المؤقتة لحزبه، السيدة دياباتيه، وبأنه يتابع التطورات الجارية في بلده عن كثب، إلا أنه أُجبر على الحياة خارج البلد بسبب انعدام الأمن والتهديدات التي تستهدف حياته.

اجتماع بالسيد مابري تواكوز، رئيس الاتحاد من أجل الديمقراطية والسلام في كوت ديفوار

٤٣ - أشار السيد تواكوز، إلى اغتيال الأمين العام لمنظمته ورئيسها السابق وإلى تعرض مكتبيهما للتخريب، وأن مكاتب بعض الصحف قد دُمرت كذلك. وذكر حدوث انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، وأن الميليشيات يجري إيواؤها في المدارس والعيادات في بعض الحالات، وأن بعض الوزراء لديهم ''من الأسلحة أكثر مما لدى القوات المسلحة''. وفي معرض إشارته إلى المشاكل التي تواجهها اللجنة الانتخابية المستقلة، أعرب عن الرأي القائل بأن الأمم المتحدة لا تضطلع بمسؤولية كافية، وأنه إن لم تطبق الجزاءات، سيواصل الناس الاعتقاد بأن العنف هو السبيل الوحيد لحل الصراع.

رابعاً – اجتماعات مع مسؤولين حكوميين آخرين

اجتماع بالسيد مامادو كوليبالي، رئيس الجمعية الوطنية

٤٤ – أكد السيد كوليبالي أن الجمعية الوطنية قامت بإقرار جميع القوانين الضرورية، إلا أن الطرف الآخر لم ينفذ نزع السلاح. وأبدى اهتماماً بالغاً بنظام العقوبات وآثاره.

٤٥ – واجتمعت أيضاً بنواب رئيس الجمعية الوطنية الخمسة، الذين أعربوا عن آرائهم وفق انتماءاتهم السياسية، فيما تركوا لدي الانطباع بأنهم يقدرون محتوى رسالتي.

اجتماع بالسيد لوران دونا فولوغو، رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٦ – أشار السيد فولوغو إلى أن التنوع الذي يضم ٦٠ مجموعة عرقية قد جعل الأمة الناشئة ضعيفة، وأن الأزمة الاقتصادية وعدد السكان الذي يتزايد بسرعة وتأثير البلدان المجاورة بالإضافة إلى ''ضعف في التحليل السياسي'' هي أمور ساهمت كلها في المشكلة. إلا أنه لم يتوقع أن تؤدي التطورات إلى الحرب.

٤٧ – وأعرب عن رأي قائل بأن أغلبية المسلحين هم من الجيل ''الضائع'' أو ''المحبط''، وشدد على أنه يؤيد النظام والانضباط، وأنه يعمل مع من هم في موقع السلطة من المعارضين السابقين. وأضاف أنه اتخذ موقفاً حازماً ضد استخدام السلاح كوسيلة لتسوية مشاكل البلد. وفيما أكد أن الاتفاقات لم تنفذ وأنه يجب احترامها، أعرب عن تأييده للجزاءات بوصفها أداة مفيدة في إجبار الناس على التصرف بسلوك أكثر رشداً وعلى التحرك صوب السلام.

اجتماع بالسيد مامادو بامبا، وزير الخارجية

٤٨ – أعرب السيد بامبا عن قلقه بشأن حقوق الإنسان والحالة الإنسانية، وكذلك بشأن أثر الأزمة على المنطقة، نظراً إلى أن كوت ديفوار كانت ركيزتها الاقتصادية. وفي معرض إشارته إلى أهمية إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ذكر أنه يتعين تطبيق الجزاءات لا التهديد بها فقط، وأكد على أهمية تنفيذ قرارات مجلس الأمن.

الاجتماع بالسيد رينيه أماني، وزير الدفاع

٤٩ – عزى السيد أماني الجمود الراهن إلى انعدام الأمن، وانعدام الثقة المتبادلة بين الأطراف. وشدد على ضرورة القيام بنزع السلاح دون أي شروط مسبقة، وأكد الحاجة إلى بناء الثقة، وتعبئة الوسائل الضرورية لتنفيذ نزع السلاح، والتسريح، وإعادة الإدماج. ومنوها

إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قدر أن الأزمة أقعدت البلد ٢٥ عاما عن التقدم، أعرب الوزير عن أمله في أن تساعد الانتخابات البلد في الخروج من أزمته.

الاجتماع بالجنرال فيليب مانغو رئيس أركان القوات المسلحة الوطنية الإيفوارية

٥٠ - لقد ذكرت أن فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار أشار في تقريره النهائي (S/2005/699) إلى أنه وجد تعاونا طيبا من القوات المسلحة الإيفوارية، وأنه لم يجد أية انتهاكات كبيرة لحظر توريد الأسلحة. وأكدت في ذات الوقت، على ضرورة عدم إعاقة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بأي شكل كان عن الاضطلاع بولايتها، وخصوصا فيما يتعلق بحريتها في التنقل، وضرورة نزع أسلحة الميليشيات والمجموعات المسلحة.

٥١ - وذكر الجنرال مانغو أن كل الجهود الدؤوبة المبذولة للمضي صوب السلام قوبلت بالرفض، ونتيجة لذلك توقفت المناقشات. وفضلا عن ذلك، قال إن هناك أطارا زمنيا لنزع الأسلحة، ولكن ما أن يوشك وقت التنفيذ حتى تقوم المعارضة بإثارة مشاكل جديدة. وفيما يتعلق بنزع أسلحة الميليشيات وإعادة إدماجها، أكد أن أغلبية أعضاء الميليشيات هم من المدنيين، وليسوا من أفراد القوات العسكرية. وأشار أيضا، إلى أن التمرد جذب في بدايته، أعدادا كبيرة من الشباب، ولكن مع ازدياد الشدائد، ترك كثيرون منهم ميدان القتال وعادوا إلى حقولهم. وأضاف أنه حالما يكونون مستعدين لطلب العفو، ستتم إعادة إدماجهم. وقال إنه يعتقد أن تطبيق الجزاءات لا بد منه حتى يتحرك البلد صوب السلام.

خامسا - الاجتماعات بالمنظمات الحكومية

الاجتماع باللجنة الانتخابية المستقلة

٥٢ - دعا السيد أنطونيو مونتيرو، الممثل السامي المعني بالانتخابات في كوت ديفوار، للاجتماع مع جميع أعضاء اللجنة الانتخابية الجديدة وترأس الاجتماع.

٥٣ - وقال بعض المشاركين، استجابة لرسالتي، إن السبب الرئيسي الذي حال دون تنفيذ الاتفاقات هو أن موقعيها لا يمثلون الشعب الإيفواري. وأبدى آخرون رغبتهم في التأكد من الإجراءات التي ستتبع في تطبيق الجزاءات وفي الطعن في مثل ذلك القرار، فضلا عن فترة تلك التدابير. ورأى آخرون أن الجزاءات المحددة الأهداف، ليست أداة فعالة نظرا إلى أن أغلبية من يحتمل استهدافهم لا يملكون المال للسفر إلى الخارج.

الاجتماع بالمنظمات الصحفية

٥٤ - اجتمعت بأربع منظمات صحفية هي: مرصد حرية الصحافة والأخلاقيات والآداب الصحفية في كوت ديفوار، والمجلس الوطني للاتصالات السمعية والبصرية، واللجنة الوطنية المعنية بالصحافة،والاتحاد الوطني لصحفيي كوت ديفوار.

٥٥ - وقد تركز النقاش حول رصد إثارة الكراهية في وسائط الإعلام، وكذلك فرض الجزاءات. وورد في النقاش أن هناك قيودا على حرية حركة الصحفيين، وأنه لا يسمح لهم بدخول مناطق معينة في البلد، وأن هناك صحفا كثيرة وكل صحيفة يدعمها حزب سياسي معين.

٥٦ - وفيما يتعلق بالوضع السياسي، أشير إلى أنه لا يمكن إجراء الانتخابات قبل نزع الأسلحة، ولكن القوى الجديدة تصر على شرط استصدار بطاقات هوية لأتباعها قبل نزع أسلحتهم.

٥٧ - وأكدت اللجنة الوطنية المعنية بالصحافة أن لديها سلطة فرض جزاءات (غرامات، فصل، محاكمة) حسب الاقتضاء، بالرغم من محدودية مواردها. وأشير إلى أن جزاءات فرضت مؤخرا على الصحافة الفرنسية (إذاعة فرنسا الدولية)، والإيفوارية (مؤسسة الإذاعة والتليفزيون الإيفوارية).

٥٨ - وأشار مرصد حرية الصحافة والأخلاقيات والآداب الصحفية في كوت ديفوار إلى أن له موقعا على شبكة الإنترنت يدين فيه علنيا تجاوزات الصحافة، وأنه عمل أيضا وسيطا للأفراد الذين يعتقد المرصد أنهم أوذوا من قبل الصحافة. وقال الاتحاد الوطني لصحفيي كوت ديفوار أنه يفضل الجزاءات الفردية.

سادسا - الاجتماع بممثلي المجتمع المدني لحقوق الإنسان

٥٩ - اجتمعت بممثلي ٢٢ منظمة لحقوق الإنسان، بما فيها مجموعتين نسائيتين، وذلك في مقر عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقد أعرب المشاركون عن آرائهم بحرية، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

٦٠ - وأشير إلى غياب الإرادة السياسية في أوساط الأحزاب السياسية، وإلى تذرعها بالحرب للتحلل من تنفيذ الاتفاقات التي وقعتها. وعلى الرغم من أن بعض الأحزاب تساورها الشكوك في الآثار الإيجابية للجزاءات، تعتقد مع ذلك بضرورة استعمالها. ويرى كثيرون أن حالة عدم الاستقرار الراهنة، أدت لوقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان،

وذكر البعض أن المجازر لا تزال ترتكب. وأعرب آخرون عن أسفهم لاستبعاد المجتمع المدني من المناقشات المتعلقة بالأزمة وبعملية السلام.

٦١ - وحثت ممثلات مجموعتين نسائيتين على إشراك النساء الإيفواريات في عملية السلام، أسوة بأخواتهن في ليبيريا ورواندا، اللاتي قمن بدور مهم في حل الصراع في البلدين.

سابعا - التقييم، والخلاصة، والتوصيات

٦٢ - أعتقد أن زيارتي جاءت في توقيت مناسب، وأن الجزاءات أثبتت أنها أداة فعالة وأداة ردع عن أي إجراءات أخرى قد تعوق عملية السلام. وكانت هناك بعض المخاوف في أوساط مختلف الجهات الفاعلة وفي أوساط عامة الجمهور من أن تؤدي زيارتي إلى تطبيق جزاءات محددة الهدف. وكانت لديهم جميعا تساؤلات متنوعة عن نظام الجزاءات وآثارها على الأفراد. وقدمت لهم التوضيحات الضرورية وأكدت أن نظام الجزاءات لن يستثني أحدا.

٦٣ - ويمكنني أن أخلص، من اجتماعاتي بالإيفواريين على اختلاف انتماءاتهم، إلى أن هناك اتفاقا قويا على ضرورة تطبيق الجزاءات الفردية دون مزيد من التأخير، لإجبار الأطراف على تنفيذ الاتفاقات، ولمنع التحريض على الكراهية أو العنف، أو التعديات والانتهاكات لحقوق الإنسان. بيد أن كل طرف يعتقد أن الطرف الآخر يستحق أن تفرض عليه الجزاءات.

٦٤ - وهناك شكوك لدى البعض في الآثار الإيجابية للجزاءات، وخصوصا في قوة تأثيرها على تغيير سلوك الأفراد المستهدفين. وعلى ذلك، طلبت بعض الجهات الفاعلة ضمانات، فطمأنتهم بأن الجزاءات ستطبق بما يحقق مصلحة الشعب الإيفواري.

٦٥ - وأشير إلى أن كوت ديفوار تزخر بعدد كبير من الجرائد اليومية، غير أن كثيرا منها واقع تحت تأثير الأحزاب السياسية الكبرى. ويذهب الرأي السائد إلى أن الصحافة لا يعتمد عليها، بل الأسوأ من ذلك أنها تؤجج لهيب العنف. وأشار البعض إلى أن هناك صحفيين يكتبون مقالات يمكن وصفها بأنها تحرض على الكراهية، والعنف أو عدم التسامح، والسؤال في هذه الحالة هو من الذي تفرض عليه الجزاءات: أهو الصحفي كاتب المقال، أم الناشر، أم محرر الصحيفة.

٦٦ - ونزع الأسلحة كان ولا يزال يسيطر على ذهن الجميع باعتباره هدفا، ولكن لكل معياره المختلف للتنفيذ؛ ولهذا يظل الهدف بعيد المنال. وكثيرا ما تطرح هذه المشكلة على أنها مشكلة انعدام الثقة المتبادلة.

٦٧ - وهناك اعتقاد واسع النطاق بأن الانتخابات هي مفتاح حل الأزمة؛ وجرى الأعراب عن خيبة أمل كبيرة من عدم احترام الجدول الزمني الأصلي. وقد أعرب كل من تحدثت إليه تقريبا عن أمله في أن تجري الانتخابات في أقرب وقت ممكن. وذكر كثيرون ممن تحدثت إليهم مشاكل التمويل والموارد المالية للجنة الانتخابية المستقلة الجديدة. وجرى الإعراب عن القلق أيضا من قيام حركة ''الشباب الوطنيين'' بعرقلة اجتماع اللجنة الانتخابية المستقلة.

٦٨ - ولم يجد فريق الخبراء المعني بكوت ديفوار انتهاكات كبيرة لحظر توريد الأسلحة. وفي نفس الوقت، هناك دلائل خطيرة على وجود كميات ضخمة من الأسلحة في متناول السكان. وغني عن القول إنه أوليت أولوية كبيرة لمسألة نزع أسلحة المليشيات وجماعات الدفاع.

٦٩ - ومع وضع ما تقدم في الاعتبار، أعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن واللجنة إبقاء الوضع قيد الاستعراض الدقيق إلى أن يتحقق تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٣٣ (٢٠٠٥) تنفيذا كاملا وغير مشروط ويتم نزع أسلحة القوى الجديدة، والمليشيات وجماعات الدفاع.

٧٠ - وفي غضون ذلك، يتعين على اللجنة أن تنظر في اتخاذ إجراءات فورية ضد أي فرد يكون مسؤولا عن إعاقة عملية السلام، وانتهاك حظر توريد الأسلحة، وإثارة الكراهية، أو العنف، أو عدم التسامح، أو عن ارتكاب تعديات أو انتهاكات لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي. واعتقد أن هذه الإجراءات ستعزز عملية السلام، وتساعد في استعادة الثقة بين أفراد الشعب الإيفواري.

٧١ - وأعتقد أيضا، أن الوقت قد حان لأن ينظر مجلس الأمن في التقرير الذي قدمته لجنة التحقيق الدولية المعنية بكوت ديفوار في عام ٢٠٠٤، ولأن تناقش لجنة الجزاءات المرفقات، على نحو ما اقترح الأمين العام، بهدف وضع حد للإفلات من العقاب.

٧٢ - وخلاصة القول، إنه بينما كان طلب الاتحاد الأفريقي والوسيط الكف عن اتخاذ أي إجراء قد يكون له تأثير سلبي على عملية السلام له ما يبرره، وكان للتهديد بالجزاءات أثره، لا ينبغي للمجلس، أن يترك الباب مفتوحا لتفسير أية إجراءات قد تعطي الانطباع بأن المجلس يسمح بالإفلات من العقاب، مما يقوض مصداقيته.

٧٣ - وأخيرا وليس أخرا، أود أن أكرر تقديري، للسيد بيير شوري،الممثل الخاص للأمين العام، وللموظفين العاملين معه وكذلك للبلدان المساهمة بالقوات على تفانيهم المستمر في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.